2- حركة التصنيع وتغير التركيبة الطبقية للمجتمع :

إذا كانت عملية التصنيع قد قلصت الدور الاقتصادي للإنتاج الصناعي التقليدي إلى درجة العدم وقضت على نظام الطوائف الحرفية وتركيبتها الطبقية والاجتماعية فإنها بالتأكيد أدت إلى تغير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأيديولوجية للأفراد العاملين بالصناعة كطبقة اجتماعية، فبرزت الطبقة الوسطى فى المجتمع الصناعى والمجتمعات الآخذة بالتصنيع، وتحديداً بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية عصر التصنيع الإلكتروني وغزو الفضاء وفقاً لمعطيات تكنولوجية واجتماعية وسياسية واقتصادية جديدة بالنسبة للمجتمعات الصناعية،وبداية الاستقلال السياسى غير المكتمل والتوجه نحو إنشاء وحدات صناعية بالنسبة للمجتمعات غير الصناعية (النامية) ،حيث اتصفت هذه المرحلة بتحولات هائلة تمثلت في ظهور قوة جديدة على الخارطة الجيو سياسية متمثلة في الأحزاب السياسية،والتنظيمات النقابية العمالية، والمنظمات المدنية،والأهلية آلتي قادت المجتمعات الصناعية في الغرب تحديدا إلى بلوغ حالة من الرفاء الاجتماعي فالتقدم الذي تحقق في إطار العملية الصناعية، والتوسع الرأسمالي في المشروعات الصناعية والتجارية أحدث نمواً اقتصاديا سريعا أدى بدوره إلى إحداث تحولات في البنية المهنية والوظيفية الكلية لهذه المجتمعات،وتحولت القوة العاملة في سوق العمل الصناعي من عمالة مؤقتة أو موسمية بالأجرة إلى عمالة منظمة دائمة تتقاضى أجرة شهرية على مدار السنة .ومع تزايد الاستخدام والتحكم الآلي في الآلات المستخدمة والطاقة النووية في الإنتاج الصناعي،حدثت تغييرات اقتصادية واجتماعية في المجتمعات أفضت إلى تدهور التكوين التقليدى للطبقة العاملة نتيجة لتقلص الفوارق التقليدية فى ميدان العمل من حيث نوع العمل:مكتبىأوإنتاجى والأجرة بين العاملين في كليهما، وتحسن المستوى

المعيشي للأفراد العاملين بالصناعة وتزايد وتيرة حركية الحراك الاجتماعي في وسط الطبقة العاملة .فانتقلت نسبة كبيرة من أسر الطبقة العاملة إلى طبقة اجتماعية ذات دخل متوسط،وصاحب ارتفاع المستوى المعيشى لأسر الطبقة العاملة تحسن المستوى التعليمى لأفرادها وحصولهم على مؤهلات علمية وفنية عالية. (Hirszowicz:1981.152) ،(علام؛1998: 249).

إجمالا يمكن القول:إن حركة التصنيع لها انعكاساتها الواضحة على الأوضاع المهنية والاقتصادية والاجتماعية للأفراد العاملين بالصناعة .فحركة التصنيع آلتي بدأت بوادرها تتبلور مع الثورة الصناعية تركت دون شك آثاراً اجتماعية واقتصادية واضحة على الأفراد العاملين بالصناعة على مختلف المستويات الحياتية والمهنية، وبذا تكون حركة التصنيع قد شكلت معالم التقسيم الطبقى فى المجتمع منذ أن أصبح عمال الصناعة يتميزون بخصائص مغايرة لما يتميز به أفراد المجتمع العاملين في قطاعات الإنتاج الأخرى .فقد أجمع الباحثون في مختلف مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية على أن الثورة الصناعية أدت إلى قيام تركيبة اجتماعية ثنائية متناقضة من حيث الهدف والمصالح والمستوي المعيشي وهما طبقة الرأسماليين والعمال ، وإن كان التقسيم الاجتماعي الطبقي لأفراد المجتمع سابقاً على الثورة الصناعية إلا أنها عززت التقسيم الاجتماعي القائم على وجود طبقتين متناقضتين في التوجهات والأهداف والغايات إحداهما تملك الإنتاج ووسائله،والأخرى لا تملك وسائل الإنتاج ولا إنتاجها.وقد تميز المجتمع الصناعي بهذا التقسيم وامتدت آثاره إلى المجتمعات غير الصناعية.وهنا تجدر الإشارة إلى أن تقسيم العمل على أساس اقتصادي لا يمنع بالطبع من التداخل بين طبقاته على كافة المستويات .فلا توجد حواجز حدية بين طبقات المجتمع خاصة في المجتمعات الآخذة بالتصنيع التى لم تتبلور فيها بعد معالم

المجتمع الصناعي وخصوصياته، ومرد ذلك يعزى إلى أن "النظم الاجتماعية التقليدية السابقة لمرحلة التصنيع مهما كانت سرعة التحول الاجتماعى تترك بصماتها على النظم الاجتماعية المستحدثة، ولاتزول إلا تـــــــدريجياً" (البرعى؛1982:193).

إن الأفراد العاملين بالصناعة يشكلون في المجتمعات الصناعية طبقة اجتماعية لها خصائصها بوصفهم أفراداً يمثلون طبقة جديدة في المجتمع وذلك لاعتبارات عدة منها :

1ـ إن الفرد العامل بالمجتمع الصناعي يختلف عن نظيره في مرحلة ما قبل التصنيع .

2ـ لا توجد فوارق طبقية واضحة بين العامل وصاحب العمل في ظل النظام الحرفي .

3ـ إن العلاقات الاجتماعية التى كانت تربط بين الأفراد العاملين في الورشة وصاحب العمل تتصف بالمباشرة وينعدم فيها نمط العلاقة الرسمية ، إلا أن الثورة الصناعية بما أحدثته من تغيرات اجتماعية واقتصادية ومهنية فى المجتمع والعمل الصناعى ، وما أدى إليه من تركز سكانى في المدن ،والاعتماد على النظام الآلي في العمل الصناعي ،أدت إلى مجتمع طبقي متمايز، وبلورت مقياسا مادياً للتفرقة بين أفراد المجتمع .فبعد أن كان مقياس التفرقة قانونياً أضحى اقتصاديا (البرعى ،196) فالمشروعات الصناعية الحديثة يتطلب تأسيسها مبالغ طائلة من رأس المال لا سيما الابتكارات العلمية التى دعمت عامل التمايز الاقتصادى بين أفراد المجتمع .لذا يعتبر ظهور نظام المصنع الحديث عاملاً هاماً من عوامل التباين الاجتماعي بين من يملك ومن لا يملك وبين الأفراد العاملين الأجراء الذين يبيعون جهدهم بثمن زهيد وبين المالكين الذين يهيمنون على

النشاط الصناعى بالمجتمع ،وبتقدم حركة التصنيع وتزايد تعقدها أخذت الهوة بين أفراد الطبقتين تتسع ،بحيث أصبح من الصعب تجاوز الحاجز الاجتماعي الفاصل بينهما . في هذا السياق أرى أنه من الأهمية بمكان لكي تتضح معالم الآثار المترتبة عن حركة التصنيع اجتماعياً أن أعرج على نشأة نظام المصنع الحديث وانعكاساته باعتباره نموذجا للمظاهر المادية للثورة الصناعية .

إن المصنع الحديث يعتبر المتغير الأساسي الذي أدى إلى القضاء على المنظمة الصناعية التقليدية [الورشة أو المستودع] والحرف المهنية اليدوية. فتوسع وسيطر، وتزايد انتشاره لدرجة أن المنشآت الصناعية التى تعتمد على المصنع الآلي أصبحت مركزا لتجمع العمال وأحيائهم السكنية ،ونشأت المدن الصناعية فى مرحلة لاحقة، فقاد وجودها إلى مضاعفة الخدمات المتصلة بالصناعة. فالمصنع الحديث يعتبر مؤشراً واقعياً لولوج المجتمع الإنساني مرحلة جديدة من النشاط الاقتصادي ونمطية جديدة من الإنتاج تعتمد أساساً على الآلة. والمصنع في صورته الحديثة وترجع نشأته إلى النظام الآلي، وارتفاع تكاليف تجهيزاته، وتقسيم العمل، وفرض نظام صارم داخل مجتمع المصنع والمنافسة. وتعليل ذلك: أن الوتيرة المتزايدة للابتكارات في المجال الصناعي حتّمت على أصحاب المصانع، أفراداً أكانوا أم مجتمعات ، لكي يتمكنوا من الاستمرارية والبقاء ومنافسة أترابهم ومجاراة حركة التقدم العلمى والصناعى أن يضاعفوا من الأستثمار فى المجال الصناعى. فاستثمار مبالغ بسيطة في ميدان العمل الصناعي كما كان عليه الحال في مرحلة ما قبل الثورة الصناعية أو في بدايتها – لم يعد كافياً لإقامة مصنع يستجيب لمقتضيات التغيـرات التكنولوجية الصناعية. فالآلات المستخدمة في الإنتاج الصناعي بحاجة إلى التجديد دائماً نظراً إلى التغيرات المتنامية في الآلية الصناعية. لذا فإن أصحاب العمل حتى يكونوا

قادرين على المنافسة يسعون إلى تحقيق أكبر عائد من رأس المال المستثمر في الصناعة، وتطوير معدات المصنع قبل أن تصبح قديمة ومتخلفة عاجزة عن مجاراة التقنية الحديثة وكل هذا لا يتحقق إلا بفرض نظام صارم لإحكام الرقابة على العمال ووضعهم جميعا تحت رقابة مستمرة، ولا يمكن أن يتحقق هذا التوجه إلا في إطار نظام المصنع الذي لا يتحقق بدوره إلا بوجود تنظيم اجتماعي للمصنع .فالتنظيم الاجتماعي من أول أسسه يقوم على تنظيم المنظمة الصناعية بأسلوب منظم يعتمد على التخصص وتقسيم العمل .فهذا النظام يسهل توزيع العمال على الوحدات الإنتاجية في أقسام متخصصة ، ويمكنهم من أداء دورهم الإنتاجي بصورة أكثر فعالية مما ينجز أكبر عائد من استخدام قوة العمل .لذلك يذهب البعض إلى أن "تقسيم العمل بين العمال من الأسباب الجوهرية وراء ظهور المصنع (البرعي؛1982: 24).

3ـ حركة التصنيع وتغير نمط الأسرة :

تشكل الأسرة في البناء الاجتماعي للمجتمع مجموعة الأدوار المكتسبة التى يؤديها الأفراد فى مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي. فالدور هو الجانب الحركي الذي يشغله الفرد في مجتمعه.

لقد صاحب حركة التصنيع عدة تغيرات لحقت بنظام الأسرة وأثرت في حجمها ووظائفها، وتغيرت اتجاهات الأفراد ومواقفهم حيالها. وفى هذا المقام يمكن تحديد جملة من المتغيرات تؤخذ كمؤشرات لقياس التغيرات التى أحدثتها حركة التصنيع في البنية التقليدية للأسرة .

1.التصنيع وتغير حجم الأسرة :

لقد اهتم الكثير من العلماء بمسألة تغير حجم الأسرة الممتدة ،ومن بينهم "أميل دوركايم A.Durkheim' الذي اعتقد أن الأسرة أخذت في ظل الثقافات، الراقية والقديمة تتقلص من أكبر أشكالها المعروفة إلى أصغر فأصغر.وقد أطلق على هذه الظاهرة اسم قانون [تقلص حجم الأسرة] أوقانون التناقض ،وأخذت الاتجاهات النظرية التي تبنت مهمة تعليل تقلص الأسرة اتجاهين هما:**الاتجاه البنـــائي:** وينطلق في تعليله من فرض مؤداه أن قوة العلاقة المتبادلة بين الزوجين هي أساس الأسرة النووية ، حيث تضعف قوة العلاقة بينهما في الأسرة الممتدة. وهذا يتضح أن "دوركايم "قد انطلق عند تحليله البنائى للأسرة النووية من مبدأ التضامن الاجتماعي،ودرجة التماسك داخل الأسرة. (ابراهيم ؛110:1998). ومن الناحية البنائية الوظيفية وصلتها بالتغيرات التي أحدثتها الصناعة في بناء الأسرة ووظيفتها يركّز أنصار هذا الاتجاه على دراسة متغير ارتباط الأسرة بمؤسسات المجتمع من بينها المصانع اعتماداً على جملة من المسلّمات الأساسية للاتجاه البنائى الوظيفي ،من أهمها أن المجتمع في صورته الكلية ينظر إليه على أنه يمثل كلا واحدا أو وحدة اجتماعية مترابطة تمثل نسقاً موحداً ،وكل الأجزاء في النسق متساندة ويتأثر بعضها ببعض ، فالتغير في أحد الأجزاء المكونة للبناء من شأنه أن يقود إلى إحداث تغيرات في الأجزاء الأخرى. فالنسق الاجتماعي محور الاتجاه البنائي الوظيفي بما يتضمنه من عمليات تجرى بين مكوناته. ودراسة الأسرة كنسق اجتماعي من المنظور الوظيفي تتمحور فى عدة وظائف منها: وظائف الأسرة فى المجتمع ، ووظائف الأنساق القرابية داخل الأسرة ، ووظائف الأسرة تجاه أفرادها باعتبارهـــم أعضاء فيها. وفى هذا السياق استعرض آراء بعض أهم أنصار هذا الاتجاه الذين أسهموا إسهاما واضحاً في دراسة التغيرات التي اعترت الأسرة من حيث البناء ،وظيفة. منهم على سبيل

المثال "تالكوت بارسونز T.Parson" الذي أجرى العديد من الدراسات حول الأسرة في المجتمع الصناعي من أشهرها دراسته للأسرة الحديثة في المجتمع الأمريكي معتمداً على دراسات 'بيلز Bales'عن الجمعات الصغيرة (الخشاب،1982: ،Morgan 1976). ،حيث يرى أنه في كل الجماعات الصغيرة ميل لظهور تباين في الأدوار ،فهناك أفراد يقومون بأدوار رئيسة وآخرون يقومون بأدوار ثانوية.فالأسرة الصغيرة يمكن أن ينظر إليها على أنها حالة خاصة لميل هذه الجماعات للتباين طبقا لنمط أربعة أطراف هي القائد (الأم والأب) التابع (الابن والأبنة)، والأدوار والوسيلة. ليس من شك في أن دراسة 'بارسونز 'للأسرة الحديثة كان منطلقاً من وضعية أو حالة الأسرة الأمريكية حيث توصل إلى نتيجة مفادها إن تقلص وظائف الأسرة لا يشكّل خطراً يهددها، ولا يعنى انحسارها،وإنما هو عملية تغير تمّر بها الأسرة .فإذا كان المجتمع الصناعي الحديث يضم عدداً من المؤسسات كانت في الماضي تقوم بأكثر من وظيفة فقد صاحب هذا التحول تزايد درجة التباين والتخصص وتقلص الوظائف الأساسية لهذه المؤسسات .وما ينطبق على المجتمع الصناعي ومؤسساته ينطبق على الأسرة .فإذا كانت الأسرة في مرحلة ما قبل المجتمع الصناعي تمثل وحدة اجتماعية واقتصادية منتجة ومستهلكة أصبحت بعد الثورة الصناعية تقوم بدور المستهلك بعد أن استلبت المؤسسات الاقتصادية البديلة منها هذه الوظيفة. فانتقلت الوظيفة الاقتصادية من المنزل إلى المصنع كمؤسسة بديلة. وبالرغم من التغيرات التي أعترت وظائف الأسرة إلا أن 'بارسونز" يرى أن هناك وظائف أساسية للأسرة تختص بها دون سواها متمثلة فى وظيفة التنشئة الاجتماعية وتكوين الشخصية لأفراد المجتمع. وفى إطار معالجته للأسرة الحديثة بالمجتمع الأمريكي أشار'بارسونز' إلى نقطة هامة توضح ملامح الأسرة الصغيرة في المجتمع

الصناعي آلا وهى العزلة الاجتماعية النسبية للأسرة النووية ،حيث يرى أن التباين البنائى بالمجتمعات الصناعية ،وزيادة التخصص فى العمل، وتغير وظائف الأسرة، يحدث العزلة الاجتماعية النسبية للأسرة الحديثة بالمجتمع الصناعى .فهذه الظاهرة تتلاءم مع المعطيات والمتطلبات المعيارية للنسق الصناعي الحديث .لأن الأسرة الصغيرة الحجم هي النمط الذي أنتجته الحضارة الصناعية لأن حركة التصنيع أوجدت مؤسسات تتلاءم وتتكيف مع طبيعة النشاط الصناعى والمجتمع الصناعى الذى يعوّل كثيراً على قيم شمولية لاتتوقف عند حدود أقليمية أو وطنية ضيقة أوتقتصر على المجتمع المحلى .ويركّز على الإنجاز الفردي كأساس للنسق الاقتصادي، وهذا التوجه الشمولي القائم على تنمية قيم عالمية يتناقض مع قيمّ النسق الأسرى المركب الذي يعتمد كثيراً على الخصوصية والملكية الوراثية (الخشاب ،1984: 17-19). أما عن آثار التصنيع في المجتمعات النامية فإن نتائج الدراسات التى أهتمت بتوضيح الآثار المبكرة للتصنيع على الأسرة. فقد بيّنت دراسة الحسن حول أثر التصنيع في بناء ووظائف العائلة العراقية تبين أن "أغلبية العوائل العمالية هي عوائل ممتدة (45)من مجموع (80)عائلة (50%) ،بينما أغلبية العوائل المهنية هى عوائل نووية (59) من مجموع (70) عائلة (84%).هذا معناه أن معظم العوائل العمالية لا تسكن وحدها في البيت؛ بل تشارك السكن مع أقاربها.في حين أن أغلبية العوامل المهنية تعيش في بيوت مستقلة عن بيوت أقاربها .وهذا يشير إلى أن ظاهرة انشطار العائلة بين العوائل المهنية أصبح ظاهرة منتشرة بصورة أكثر مما هو عليه بين العوائل العمالية (مجلة آداب المستنصرية ، :469.1985). وتشير نتائج الدراسة إلى أن "عدد أطفال العوائل العمالية أكثر من عدد أطفال العوائل المهنية" .ويعلل الباحث هذا الفارق إلى جملة من العوامل منها: المواقف التى تحملها العوائل المهنية إزاء تخطيط العائلة .فهي تعتقد بضرورة اعتماد

برامج التخطيط العائلي حتى تتمكن من تحقيق التوازن الأمثل بين مواردها الاقتصادية وعدد أفرادها ،ولكي تتمكن الأسرة من الاعتناء بالأطفال ورعايتهم ،ومنحهم الفرص الجيدة للثقافة والتحصيل العلمي بينما تفتقد العوائل العمالية لهذه المبررات خاصة إذا اخذنا فى الاعتبار مسألة السكن المشترك الأمر الذي جعله بالنسبة للعوائل غير العمالية يعتبر السبب الرئيسي في كثرة الأطفال وقلتهم بالعوائل المهنية .(م.المستنصرية:471).

لقد ترتب عن حركة التصنيع وما أحدثته من تغيرات اجتماعية لها آثارها الواضحة على المكونات البنائية للمجتمع بروز العديد من الحركات الاجتماعية الراديكالية أو الثورية أوالمتمردة علىالوضع الاجتماعي فى المجتمعات الصناعية مثل أمريكا وهولندا واليابان وانجلترا من أبرزها حركة الكوميون Commune التى تمثل إحدى الحركات الاجتماعية الثورية المتمردة على الوضع الاجتماعى السائد فى المجتمع الصناعى.حيث يرفض أنصارها نمطية الحياة الاجتماعية التقليدية فدعوا إلى إيجاد مجتمع بديل لا يوجد فيه شعور بالغربة والنفور من النظام السائد في مرحلة ما قبل التغيير. بمعنى أن أنصار حركة الكوميون ينطلقون في دعوتهم المباشرة إلى إيجاد مؤسسة بديلة للأسرة بهدف خلق نمط معيشي أو حياتي مغاير لما هو مألوف في المجتمع وإيجاد البديل المناسب الذى يحل محل الأسرة النووية. فهم يرون أن "تنليم المجتمع في أسر صغيرة ليس بالضرورة أن يكون من الترتيب الأمثل للإنسان ، والأسرة ليست هي المؤسسة المثلى لبعض الأفراد (الخشاب؛47)

لقد نالت ظاهرة الكوميونات التى انتشرت في المجتمعات الصناعية اهتمام الباحثين من بينهم "أندرو رقبىAndrew Rigby الذي قام بدراسة لهذه الظاهرة

تحت عنوان الاختيارات أو البدائل الواقعيةAltrenative realites .وفى تقدير الرادكاليين أن الاسرة ليست النموذج المثالي المناسب لبعض الأفراد، وهذا يتطلب إعادة النظر في طبيعة الأسرة ودورها وأهميتها للفرد والمجتمع. في ضوء معطيات المعرفة الحديثة المصاحبة للتغيرات الحديثة أو المعاصرة .لذا فإن أنصار حركة الكوميون يعملون بالضغط في اتجاه أن يسمح المجتمع لأفراده المتمردين على الأوضاع التقليدية والرافضين لها بمزيد من الحرية لإرساء أسس جديدة لأنماط معيشية جديدة .فحركة الكوميون تعبر عن اتجاهين :الأول. أنها تمثل مؤشراً واقعيا عن عمق التغير الاجتماعي والثقافي الذي حدث في المجتمع الصناعي والثاني: يعبر عن تشكّل اتجاهات في الأوساط الشابة التى ربما يكون أعضاؤها مغتربين عن مجتمعهم فسعوا لإيجاد أسلوب عصري أوتحديثى لتحقيق ذواتهم اجتماعياً .حاول "اندرو رقبى"في دراسته معرفة اتجاهات جماعات الكوميون وموقفهم من المجتمع التقليدي فتبيّن له أن البعض منهم هاجم القيم السائدة في المجتمع التى تعتبر قيوداً مفروضة على السلوك الفردى للأفراد وانتقد أصحاب جماعة الكوميون النظام الرأسمالى الذى دفعهم إلى الهروب من الواقع التقليدى الطبيعى المفترض] والبحث عن خيارات أخرى أو بدائل بحجة أن المجتمع الصناعي يحطم أو يلغى الوجود الاجتماعي الذي يعنى إلغاء الشخصية الاجتماعية الطبيعية للفرد ويحوّل أفراده إلى الآلة.علاوة على أن معاناة الأفراد من الاغتراب في ظل ثقافة المجتمع الصناعي دفعتهم إلى محاولة إيجاد واقع بديل لهذا المجتمع. **خلاصة القول** : إن قضية الاغتراب من القضايا الهامة المصاحبة للثورة الصناعية في المجتمع الرأسمالي وأشهر من ناقش هذه الإشكالية "كارل ماركس".إلا أنه يمكن القول بأن حالة الاغتراب ولّدت ما يسمى بالإنسان الآلي السعيد happy robots تعبيراً عن درجة اغتراب الفرد فى المجتمع الصناعى والمحاولات المستديمة لتجريده من أبعاده الانسانية .فالفرد

المغترب يبدو له المجتمع وتجسداته على أنه أشياء خارجة عن وجوده الاجتماعي .فالأدوار والأنظمة تبدو أشياء منفصلة عن الفرد الذي غدا عاجزاً عن فعل أي شيء عدا تأدية دوره الذي يطلب منه تأديته.والفيصل في هذه الإشكالية هي أن الأفراد في المجتمع التقليدي يتمثلون أدوارهم وأنظمة المجتمع التقليدية ، مما يجعلهم ينظرون إلى ما يحدث في المجتمع على أنه أمور أو مستجدات أو أشياء مسلّم بها .فالأفراد في المجتمعات غير الصناعية ينظرون إلى الحياة التي يحيونها، وإلى المنظمات التي ينتمون إليها على أنها أمر واقع وأشياء معقولة .لذا يجب الامتثال للواقع بكل مكوناته ومعطياته. وهذا النمط من التفكير المتبلد الذي يخلو من النظر والتمعّن في الواقع والتحقيق فيه، والتساؤل عن مكوناته،ومدى فائدته من عدمها حقق الاستقرار المميت المتجّمد للمجتمعات النامية وكرّس دوائر التخلف لأن أفق التفكير الضيقة لاتخرج عن دائرة أن كل ماهو موجود اجتماعيا ومفروض من قوى عليا لا ينبغي مقاومته أو حتى الشك فيه؛ بل ينبغي طاعته والتسليم له .وبذا فإن القاعدة السائدة بين أفراد المجتمعات المتخلفة والتي تفتقد إلى روح الثورة الاجتماعية يسودها شعور مفاده إن لم يوح إليهم يكون هذا البناء محل مناقشة أو ريبة .وهذه الحالة تنطبق على الأفراد في المجتمع التقليدي، فهولاء لم يسألوا أنفسهم ما هو السبيل البديل الاخر الذى يمكن أن نسلكه فى الحياة ؟ .

إن ظاهرة الكوميون تعبر عن حقيقة اجتماعية ترقى إلى مسألة الأزمة الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع الصناعي . فالفرد يعيش فى متاعب وجودية يبحث عن ذاته الاجتماعية دون أن يجد السبيل الذى يحقق به ذاته اجتماعيا.لذا اتخذ أفراده هذه التكوينات الاجتماعية الاصطناعية كبديل للأسرة.كل هذا يتم فى إطار الفرد فى المجتمع الصناعى الذى يشعر بأنه دمية تحركه الظروف

الاجتماعية كما تشاء دون أن يكون له موقف محدد .بالطبع هذا التصور ينطبق على الفرد المغترب والأجير المعدم ، وليس على الفرد الرأسمالى المترف المنعم .ولا يعنى هذا بالضرورة أن الفرد فى المجتمعات الصناعية ــ بغض النظرعن وضعه الطبقى ــ لا يملك لنفسه موقفا أو أنه مقيد بأغلال لا حرية له ؛بل العكس .ولكن المقصود أن المجتمع ينكر عليه وجوده المستقل وشعوره الحقيقى بذاتيته وقدرته الخلاقة .فحالة الاغتراب ليست وليدة لحظة أو موقف عابر أوموقت أومنطلقة من فراغ ،ولكن الحقيقة الواقعية تؤكد أن مثل هذه الظواهر الاجتماعية والنفسية تعكس مدى شعور الفرد بحقيقة واقعه المؤلمة غير الطبيعية فيبدى بعقلية متفتحة وطموحة رغبته فى التغيير ورفضه للقيود الاجتماعية التقليدية وغير التقليدية،وعدم قبوله العيش فى قوالب مرتبة له سلفا.وهذا مبرر انطلاق الحركات الاجتماعية وسعي أنصارها إلى إحداث التغيير لبلوغ ما يجب أن يكون عليه المجتمع .

الاتجاه التاريخي : يفترض "أن التتابع البنائي التاريخي لتلك الأنماط الأسرية هو نتيجة للتطور التاريخى الذى يسير فى اتجاه واحد لا عودة فيه إلى الوراء "(تيماشيف؛1980:130). بالإضافة إلى ذلك هناك عدة تفسيرات لظاهرة تقلص حجم الأسرة فى المراكز الحضرية الصناعية .أولها: يرى أن الانتقال من مرحلة المجتمع الزراعى إلى المجتمع الصناعى لا يجعل للأبناء أهمية اقتصادية فى سنهم المبكرة ؛بل يجعل منهم عبئاً اقتصاديا على الأسرة مما يجعلها مضطرة إلى تنظيم نسلها ،وتحديد عدد الأطفال لأجل المحافظة على حجمها الصغير الذى يتلاءم مع الظروف الاقتصادية فى المجتمع الحضرى الصناعى .وأوضحت نتائج الدراسة التى أجريت فى المجتمع الليبى أن تقلص حجم الأسرة يرجع إلى ميل الأفراد للأخذ بأسلوب تنظيم الأسرة الحديثة وتحديد عدد الأطفال،وعدم رغبتهم

فى إنجاب أعداد كثيرة من الأطفال.كما أن العامل الاقتصادى أصبح يؤدي دوراً مهماً فى تقلص حجم الأسرة لأنها فى ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية للدخل ومتطلبات الحياة وارتفاع مستويات المعيشة وتدنى مستوى الخدمات العامة التى يقدمها المجتمع لأفراده جعلها غير قادرة على توفير حاجات الأطفال .كما كشفت نتائج الدراسة عن وجود تناقض أو صراع بين القيم التقليديةو القيم الحديثة وذلك من خلال تناقض اتجاهات الأفراد بين رغبتهم فى الأخذ بأسلوب تنظيم الأسرة (تنظيم النسل،وأستعمال وسائل منع الحمل ،وعدم الرغبة فى الإنجاب) وبين اقبالهم على استعمال وسائل منع الحمل.وهذا يرجع فى تقديرى إلى اختلاف مستويات أفراد العينة فالأفراد الأكبر سنا والأقل تعليماً؛أقل ميلا للموافقة على تنظيم النسل ، وبالتالى فهم أقل ميلا لممارسة ضبط النسل لأسباب تتعلق بالعادات التى أكتسبوها فى المرحلة السابقة للتصنيع (إبراهيم:1991.112-116). إن حركة التصنيع أحدثت دون شك تغييرات أساسية فى وظائف الأسرة وأدوارها وأهم مايميز الأسرة فى وظائفها التى تؤديها فى المجتمع هي الرابطة التى تربط وجود الفرد بالبناء الاجتماعى لمجتمعه. فالأسرة من خلال إحاطتها للفرد فىحياته الاجتماعية تكون بمثابة مجموعة من القوى الضابطة التى تقوم بوظائفها الجوهرية داخل البناء الاجتماعى لا يمكن فصلها عن وظائف أي نسق اجتماعى آخر.وتنقسم وظائف الأسرة إلىثلاثة أقسام : القسم الأول ،يتمثل فى الوظيفة البيولوجية، الأنجاب وحماية النوع من الانقراض. الثاني الوظيفة الاقتصادية، والثالث الوظائف الثقافية والعاطفية والاجتماعية كتكوين الفرد وإعداده عن طريق التنشئة الاجتماعية .

والخلاصة:أن النتيجة التى يمكن استنتاجها من العرض السابق بخصوص تغير حجم الأسرة ودورها الوظيفى لا سيما على صعيد المجتمعات النامية غير الصناعية تتمثل فى أن ميل الأفراد للأخذ بالأساليب الحديثة لتنظيم الأسرة يعتبر مؤشراً للآثار المبكرة التى يحدثها التصنيع فى بنية الأسرة فى المجتمع النامى .

- إن قضية تنظيم الأسرة فى ظل التصنيع،وانتشار التعليم ووسائل الاتصال الجماهيري سيصبح اختياراً ووعياً ذاتياً لكل فرد في الأسرة .
- إن التصنيع يحفّز الأفراد على تبنى مواقف وقيم جديدة تساهم فى إعادة تشكيل الحياة الاجتماعية للمنتجين بالصناعة ،وإعادة صياغتها فى قالب اجتماعى يتفق والنمط الحياتى بالصناعة .
- ينتج عن مرحلة التحول الاقتصادى والاجتماعى فى مجتمعنا النامى تزايد أهمية التصنيع مما قد يؤدى إلى ضعف حدة سلطة العادات والأعراف الاجتماعية التى كانت سائدة فى المجتمع التقليدى وتركيبته المحافظة خاصة تجاه مسائل اختيار شريك الحياة وتنظيم الإنجاب أوتقليص حجم الأسرة ودورها .

4ـ حركة التصنيع وظاهرة البطالة :

إن توجه المجتمعات المتسارع نحو التصنيع وما قاد إليه من بروز صناعات متطورة جداً تعتمد على تكنولوجيا عالية الجودةشديدة التعقيد غيّرت، ولا زالت تحدث تغيرات جد عميقة فى البناء الاجتماعى والاقتصادى والسياسى للمجتمعات الصناعية والآخذة بالتصنيع بالرغم ما تواجهه من صعوبات وما تتطلبه هذه التقنية الصناعية المعقدة من أدوات وأساليب لحماية منتجاتها من حيث الجودة والتسويق والدعاية والسرقة والاستخدام . فالمنظومات الآلية وشبكات

المعلوماتية المحلية والدولية تحتاج إلى حماية خاصة خصوصا من المرض الآلي [الفايروس] الذى يدمر الشبكات ويكلف ميزانية المجتمعات ملايين الدولارات وربما أكثر.بالإضافة إلى أن الصناعة الحديثة وفّرت للأفراد خدمات سهلة وميسّرة من حيث وسائل الاتصال والحصول على المعلومات مباشرة من مصادرها عبرمنظومة شبكة المعلومات الدولية ،هذا من ناحية الاتصال المعرفى. أمامن ناحية وسائل الاتصال الخدمى فقد انتشر استخدام الفاكس والبريد الالكترونى والهاتف بأنواعه النقال العادي والمرئي ،والهاتف العادى المنزلي، والمكتبى علاوة على أجهزة التسجيل المرئ ، والجهاز المرئى، والبث عبر الأقمار الصناعية، وأجهز الترجمة وآلات الصرف الآلى والعد النقدى المستعملة بالمصارف وأجهزة المراقبة، والحاسب المتنقل الذى يستطيع قراءة خط اليد غير المرتب أى معالج النصوص الذى يعالج مشكلة الطباعة بدون لمس ويعرف هذا الجهاز باسم write top والفيديو المعلّم الذى يضع حدا لمشكلة تعلم استخدام الحاسوب وهو من أهم منتجات شركةvideo professor industries (مجلة علوم التكنولوجيا ؛80:1990). بالطبع ليس ثمة شك فى أن هذه المنتوجات الصناعية لها آثارها الاجتماعية السلبية فيما يتعلق باستخدام الايدي العاملة البشرية. فقد خلقت نوعاً من المنافسة غير المتوازنة فى أسواق العمل ،ولها تأثيرها على تغير اتجاهات ونمط التفكير ، وأسلوب الحياة ، ونمطية العلاقات الاجتماعية الرابطة بين الأفراد فى المجتمع، ودور المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .فى هذا الإطار يمكن القول أن من أبرز الآثار الاجتماعية المترتبة عن الصناعة وأهمها تزايد معدلات البطالة فى المجتمعات الصناعيةنتيجة لاستخدام الآلات الذاتية الحركة على نطاق واسع فى المجتمعات المتقدمة صناعيا، فالآلة الذاتية الحركة دفعت باصحاب المصانع والشركات

الصناعية إلى الاستغناء عن الكثير من العاملين واستبعادهم عن العمل لأنها حلت محل الانسان البشرى لتفوقها عليه فى الأداء والعمل دون توقف وبالتالى فهى أقل تكلفة وتحقق أرباحا أكثر لصاحب المصنع أو لمجموعة مصانع أو للشركة بصورة ربحية لا يستطيع العامل البشرى انجازها،لأنها مبرمجة بصورة تجعلها تحقق تفوقا فى الإنجازعلى الإنسان الآدمى ،لا سيما فى الأعمال التى تتسم بالرتابة مثل لحام المعادن والدهان وتركيب أجزاء المنتج المعدنى كالسيارات والطائرات والسفن ..الخ وقد ازدادت الآلة الذاتية الحركة أهمية بعد أن صممت أجيالاً حديثة تعتمد على أساليب أكثر دقة وذكاءً،وأنظمة حسية وبعدية لتكون أكثر مرونة عند التفاعل معها فى العملية الإنتاجية .

لقد انتشر استخدام الآلة الذاتية الحركة فى الصناعات التجميعية ،حيث تقوم مصانع بكاملها معتمدة على الآلة الذاتية الحركة مثل مصانع تصنيع المولدات الكهربائية والغسالات،دون تدخل يدوى فى التصنيع من قبل الإنسان الذى اقتصر دوره على عملية البرمجة والتوجيه. وهذا يعنى أن الدور الإنتاجى والمجهود البشرى المتواجد بالمصانع أصبح مهدداً بالاضمحلال ليغدو محاصراً فى حركيته ،مقتصراً على صيانة الآلة ، إلى درجة أن رواد صناعة رقائق ذاكرات الحاسوب مثلا يستبعدون كلية على وجه التقريب وجود العنصر البشرى فى محيط المصنع سعياً وراء الفعالية أولا، وتجنبهم مطالب ضغوطات العمال ومطالبتهم المستمرة بزيادة الأجور،وتجنبهم أيضا للتلوث الناجم عن الرقائق ثانياً.إن الآلة الذاتية الحركة والمعروفة اصطلاحا بالإنسان الآلي ستحل مستقبلا محل العمال ذوى الياقات الزرقاء فى إنجاز المزيد من الأعمال ،وبخاصة فى المجتمعات الصناعية ذات الأجور المرتفعة. ومما يؤكد صحة هذا التنبؤ دخول المزيد من نماذج الآلة الذاتية الحركة فى مجال العمليات الإنتاجية فى العمل

متمثلة فى الآلة المعروفه باسم "روبوت Robot وهى صغيرة جدا تبلغ من الصغر حجم النملة وظّفت للكشف عن أعطال الأنابيب والتوصيلات ،ومن خصائصها القدرة على التحرك فى الأماكن المعقدة والدقيقة، ونقل حمولات خفيفة بحيث يمكن تزويدها بأجهزة التقاط للكشف عن عيوب عزل السوائل داخل الأنابيب أوعيوب الكابلات مما يقلل **مدة التوقف** اللازمة لمراجعة أوإصلاح المصانع أو المحطات النووية .وتمتاز هذه الآلة بالقدرة على القيام بأعمال بالغة الدقة والتعقيد التى تختص بها الشرائح الالكترونية ، والأجهزة الطبية ،وأجهزة الاتصالات، وبقدر ما يمثله هذا النظام الآلى من أهمية اقتصادية بالنسبة لأصحاب المصانع والشركات ويعكس مدى التقدم التقنى فى ميدان الصناعة؛ بقدر ما يمثله من خطوة متزايدة تهدد عنصر العمل الإنساني، وتزايد معدلات البطالة كنتيجة مباشرة لهذا التقدم التقني. فقد أخذت الالة الذاتية الحركة تزداد انتشاراً فى المجتمعات الصناعية. فالاحصاءات المتاحة تشير إلى أن عدد أجهزة نموذج Robot قد بلغ عام 2000ف (950)ألف جهاز فى العالم مقابل (35)ألف جهاز عام 1982ف (677)ألف عام 1995ف .(مجلةالكهربا؛2000: 4). فالشركات الصناعية الكبرى أو العابرة للحدود أو متعددة الجنسيات فى المجتمعات الصناعية تسعى إلى الكسب وتكديس الأرباح، حتى وإن كان ذلك على حساب الانسان المنتج وحياته .خاصة فى ظل نظام تنتفي فيه الحدود والسوق والمنافسة دون قيود. لذا تسعى إلى طرد العاملين بها، وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن شركة الاتصالات اليابانية [Ntt] وضعت فى خططها المستقبلية حتى مارس عام 2003ف ألغاء (21)ألف وظيفة من أصل (28)ألف وظيفة بمعدل (16.4%)، وخفض أستثماراتها الصناعية بـــ(900)مليار "ين Yen" فى الفترة ذاتها وبالمثل نهجت شركة الاتصالات البريطانية هذا النهج وقامت بتسريح

(3)ألاف موظف من القطاع الإداري بسبب انخفاض أرباحها فىالربع الأخيرمن عام1999ف من 858إلى(651)مليون جنيةاسترليني،إن الغاءهذا العدد سيوفر للشركة (350)مليون جنية استرليني (م.الكهرباء؛5).

تعكس البيانات المتاحة الوضعية المستقبلية الصعبة للأفراد العاملين بالمجتمعات الصناعية نتيجة لهذا التقدم التكنولوجى والنزعة الأنانية لأصحاب الشركات والتى ستقود بالطبع إلى تزايد حدة الصراع بين الطبقتين الاجتماعيتن المتناقضتين علىالدوام ،وفي هذا الإطار يرى "أوين بابيكOwenPaepk" أن عدد العمال من ذوى الياقات الزرقاء اللازم لإنتاج وحدة تصنيع واحدة قد انخفض بنسبة (60%) فى أمريكا فيما بين (73ـ 1988) وهذه الحقائق تعكسها البيانات المتعلقة بالعمالة .ففى عشرينات القرن العشرين كان (ثلث) القوة العاملة الأمريكية ينتمى إلى قطاع التصنيع، ولكن هذا الجزء انخفض إلى (الربع) فى الخمسينيات ثم إلى (السدس) فى منتصف الثمانيات، وانخفضت فاتورة عمال الإنتاج عن مستوى كان يتجاوز (عشر) الناتج القومى الأجمالى عام 1949ف إلى ما دون واحد على عشرين فىعام 1995. (Paepk؛152:1995) وفى ألمانيا تؤكد نتائج الدراسة التى أجراها فريد هيلم بفافير، وفرانك رايتسي FridhelmPfeiffer&FrankReize حول البطالة والتوظيف الذاتى تزايد معدلات البطالة فى صفوف العاملين ،فقد بلغ عدد الأفراد العاطلين عن العمل المعالين من طرف المجتمع عام1991(34.408) مليون عاطل، وانخفض هذا العدد فى ظل سياسة التوظيف الذاتى Self-employed إلى (32.266)مليون فرد فى المقابل بلغ عدد العاطلين عن العمل ممن يمثلون البطالة دون إعالة أوالتابعين (2.602)مليون فرد،وارتفع عددهم إلى (4.279)مليون فرد عاطل عن العمل عام 1998. (Fried,H&Frank,R:2000,72).

حقيقة الأشياء توكد أن البطالة نجمت عن العلاقة ذات التأثير المتبادل بين الإنسان والتكنولوجيا التى تتصف بعدم التكافؤ .فالآلات تقوم بعمليات فنية وتمارس دوراً مهماً فى إنجاز العملية الإنتاجية تفوق قدرة المجهود البشرى وطاقته لإنتاجية .فى ظل هذه العلاقة المتبادلة ثم الربط أوالدمج بين جهدين ينتميان إلى قوتين مختلفتين هما الإنسان والآلة من الطبيعى أن ينجم عن هذا الدمج والمفاضلة بين أداء هاتين القوتين آثار مباشرة وطويلة الأمد تنعكس على سوق العمل والتوظيف ،وعلى نمطية العلاقة بين العمليات الإنتاجية للآلة من ناحية والأفراد العاملين من ناحية أخرى .

إن البطالة كظاهرة اجتماعية واقتصادية فىضوء فلسفة المجتمع المعاصرالـــ(Globalization) أخذت فى التزايد بسبب اتساع نطاق النشاط الاقتصادى العالمى الذى يرتكز على سياسة العمل الرخيص الذى يتم فى إطار نقل المراكز الإنتاجية الصناعية والشركات الكبرى محور نشاطها إلى المجتمعات الفقيرة ،التى تتمتع بالأيدى العاملة الرخيصة التى ستكون نتيجتها ثراء هائلا للأقلية وبطالة وفقرا للأكثرية .وفى هذا السياق أستعرض تحليلات بعض الباحثين الذين أبدوا اهتماماً خاصاً بدراسة فلسفة المجتمع المعاصر التى تجسد فلسفة النظام العالمى الذى سيضع السياسة العامة لتوجهات مجتمعنا المعاصر بوصفه الترجمة الفعلية لسياسات منظومة المنظمات الدولية (الأداة التنفيذية) لتوجهات الشركات الرأسمالية الكبرى متعددة أو متعدية الجنسيات التى تتمحور استراتيجيتها فى المبادئ الأساسة التالية : أولاً: سياسة الخصخصة ،وهى فلسفة تعنى اجبار جميع حكومات العالم فى ظل اتفاقيات الجات ضرورة تصفية أملاك القطاع العام (الحكومى) وبيعه للقطاع الخاص بحجة إفلاسه وعدم قدرته على تغطية نفقاته مما يرهق الميزانية العامة للمجتمع أو الدولة ،وثانيا :تحرير التجارة

والأسواق ،وثالثا: تخفيض الإنفاق الاجتماعى .وهذه العوامل هى محور استراتيجية المؤسسات الدولية المكلفة بتنفيذ سياسة الاحتواء والهيمنه العالمية ويأتى فى مقدمتها بالطبع المؤسسات العلنية المعروفة مثل: المصرف الدولى وصندوق النقد الدولى. يرى كل من هانس بيتر مان ،وهارلد شومان HansBetr man &HarldSchowman فى مؤلفهما [فخ العولمة] أنه فى القرن الحادي والعشرين سيكون هناك فقط 20% من السكان الذين يمكنهم العمل والحصول على الدخل والعيش فى رغد وسلام.أما البقية الباقية 80% فتمثل السكان الفائضين عن مجتمعات الحاجة، الذين لن يمكنهم العيش إلاّ من خلال الإحسان والتبرعات وأعمال الخير" (Hans.B&Harld.S:1996.9)، وبالمثل يناقش ميشل تشوسودوفسكى MichelChossudovsky فىمؤلفه 'عولمة الفقر 'اقتصاد العمل الرخيص في العالم فيقول "أن العمل الرخيص يلعب دوراً هاماً فى ضبط تكاليف العمل على النطاق العالمى ،واضطرابات العمل والضغوط الاجتماعية على الأجور، ووجود احتياطيات ذات امتدادات وفيرة من العمل الرخيص. وتؤدى هذه العوامل إلى اضعاف الأجور، وتكاليف العمل السائدة فى اقتصاديات التصدير الأكثر نشاطاً، كما هو الحال فى جنوب شرق آسيا والمكسيك ،والصين، وأوروبا الشرقية .بمعنى أن تحديد مستويات الأجور المحلية فى المجتمعات النامية لا يتم تحديداً وفقاً لهيكل سوق العمل المحلية ،بل يتوقف على مستويات الأجور السائدة فى مناطق العمل الرخيص المنافسة، 'ومن هنا فإن مستوى تكاليف العمل محكومة بوجود احتياطى من العمل الرخيص" يتألف من الجيوش الاحتياطية للعمل فى مختلف المجتمعات، هذا ما يحكم فائض سكان العالم، والهجرة الدولية لرأس المال الإنتاجى فى نفس الفرع الصناعى من مجتمع إلى آخر. فرأس المال اللازم للشراء المباشر أو غير المباشر لقوة العمل يتحرك من سوق عمل وطنية إلى آخر، ومن وجهة نظر رأس المال تتكامل احتياطات

العماله الوطنية فى مجتمع احتياطى يدفع فيه العمال من مختلف المجتمعات إلى منافسة مباشرة مع بعضهم بعضاً، وتصبح البطالة العالمية مرافقة لتراكم رأس المال وتضبط تكلفة العمل ،وينظم الفقر الواسع التكلفة الدولية للعمل ،وأن وجود أعداد هائلة من العاطلين وعمال الزراعة المعدمين يترتب عنهما انخفاض الأجور فى اقتصاديات الصناعة .(Michel;1996.77).

إن المعطيات الآنية فىظل فلسفة القرن الحادي والعشرين تشير إلى تزايد ارتفاع معدلات البطالة بين عمال الصناعة ،وذلك بسبب انتهاج الشركات العالمية لسياسة الهجرة [هجرة الصناعة]إلى المجتمعات المتخلفة الفقيرة ذات العمالة الرخيصة . فالشركات الصناعية الكبرى مثل شركات الصناعات الفضائية والطيران، والصناعات الهندسية، وصناعة السيارات تسعى فى ظل المتغيرات الدولية الجديدة إلى إعادة هيكلة ذاتها، ونقل مصانع التصدير القائمة الآن فى المجتمعات الصناعية الكبرى (المجتمعات الأم) إلى المجتمعات النامية ذات العمالة الرخيصة وإغلاق مصانعها فى المدن الصناعية خاصة فى المجالات الصناعية ذات الكثافة العمالية العالية .هذا يعنى أن كل قطاعات الاقتصاد الغربى، وكل فئات قوة العمل قد تأثرت منذ ثمانينيات القرن العشرين بهذا التوجه الاقتصادى والسياسى، وقامت مثلا بعض الشركات اليابانية العابرة للجنسيات بنقل جزء هام من صناعتها إلى تايلاند و الفلبين ،حيث يمكن استثمار العمال الصناعيين بأجور جد زهيدة تتراح مابين(3) أو (4) دولارات أمريكية يوميا. وفى المجر، وبولندا ،وتشيكا ،والسلوفاك حيث تقل تكلفة العمل التى تبلغ (20) دولاراً أمريكيا فى الشهر عنها فى دول الاتحاد الاوروبى، وفى المقابل يحصل العمال بمصانع السيارات الألمانية على أجور تبلغ 28 دولاراً أمريكياً فى الساعة (Michel;1996.79). والفارق الرقمي فى الأجور بين أجرة الأفراد العاملين

فى ألمانيا مثلا والأفراد العاملين بالصناعة فى المجتمعات الفقيرة الرخيصة غنى عن التوضيح .

إن سياسة نقل الصناعة من الشمال إلى الجنوب والشرق تؤدي إلى التخلخل الاقتصادي والبطالة فى المجتمعات المتقدمة صناعياً يترتب عنها معادلةواقعية مفادها "أن كل وظيفة تفقد في المجتمعات المتقدمة صناعيا توفر فرصة توظيف جديدة في المجتمعات النامية التى تنقل إليها الصناعة، فتزداد البطالة بمعدلات أكثرفى المجتمعات الصناعية منها فى المجتمعات غير الصناعية خاصة فى المجتمعات التى تمتاز بوفرة الأيدى العاملة الرخيصة"، وأصبحت ــ فى ظل هذا الاتجاه الاقتصادى المربح ــ ظاهرة اغلاق المصانع وتسريح العمال أمراً مألوفاً فى الوسط الاجتماعي للمجتمعات الصناعية ،ومتزامنة مع سياسة إعادة هيكلة الشركات .وانعكست هذه السياسة سلباً على المستوى الاجتماعى والمعيشى للعمال. وبذا أصبحت البطالة معضلة مخيفة ترهب وتهدد مستقبل جيل كامل ،حيث ترتب"عن تفاقم خفظ مستويات الانفاق فى الشمال ،وتحرير سوق العمل ،وأن الدخول لم تعد مرتبطة بالعمل ،والمعاش المبكر ،وفرض تخفيضات تطوعية مزعومة على الأجور التى أدت بدورها إلى ممارسات الاستنزاف وإبعاد جيل بأسره عن سوق العمل "(المصدر السابق :80).فنقل الصناعات مثلا "إلى المكسيك يدمر الوظائف، ويقلص الدخول الحقيقة فى الولايات المتحدة وكندا. ونجم عن هذا الانكماش الاقتصادي للنشاط الصناعي فى المجتمعات الأم تفاقم معضلة البطالة. فالعمال المسرحون فى أمريكا وكندا لايعاد توزيعهم فىأماكن تشغيل أخرى، ولاتخلق لهم مسارات جديدة لفرص العمل أو مسارات جديدة للنمو الاقتصادى نتيجة إزاحة الصناع. وتؤدي سياسة إغلاق المصانع وطرد العمال إلى انكماش عام فى المبيعات والعمالة، وإلى مزيد من عمليات التسريح

الصناعية"وفيمقابل هذا الاتجاه التدميري لعزيمة القوي العاملة المهدده بالبطالة برز اتجاه آخر معاكس يتمثل فى النمو الدينامى لاقتصاد سلع الترفيه الناتج عن زيادة تراكم الثروة فى القلّة فى المجتمعات الصناعية وغير الصناعية ويتمثل فى انتشار موديلات السيارات الفارهة والإلكترونيات، وثورة الاتصالات"، و"المناطق الحرة " التى أقيمت حول محاور وسائل النقل الجوي والبري والبحري، وهى بؤرة اقتصاد استهلاك للدخل المرتفع والترفيه (الناتج عن زيادة تكدّس الثروة فى أيدى قلّة اجتماعية فى المجتمعات الصناعية، وفى جيوب ثلّةمن الأفراد فى المجتمعات النامية وأوروبا الشرقية. لمزيد من التوضيح راجع: المصدر السابق.81 وما بعدها). وتشير المؤشرات الإحصائية التى وردت فى تقرير التنمية البشرية لعام 1999 الصادرعن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى إلى أن عدد العاطلين عن العمل عام 1997 بلغ أكثر من (32)مليون عاطل منهم (7)ملايين فى أمريكا، وأكثر من (4)ملايين عاطل فى المانيا ،(3)ملايين عاطل أو يزيد فى كل من فرنسا وإيطاليا وأسبانيا .وفى مقابل هذا التكدس العمالى والبطالة المتفشية بين صفوف العمالةغير الفنية؛ أى غير المؤهلة فى مجال تقنية المعلومات والصناعات التكنولوجية برزت فى المجتمعات الصناعية ظاهرة جديدة متمثلة فى نقص العمالة الفنية المتخصصة فى مجال تقنيات الحاسوب وتقنية المعلومات. وقد نجمت هذه المشكلة من الفجوة التكنولوجية الناجمة عن السباق التكنولوجى العالمى الدائر بين المجتمعات الصناعية .وقد استطاعت امريكا أن تواجهها منذ سنوات وذلك بتشجيع هجرة الخبراء الأجانب من المجتمعات غير الصناعية وتشير التقارير إلى "أن أمريكا تجتذب سنوياً آلاف الخبراء الأجانب المتخصصين فى الصناعات التكنولوجية خاصة من الهند فقد منحت السلطات الامريكية عام 1999 مايقارب من (115)ألف تأشيرة دخول للعمال المهرة كان ثلثهم من

الهنود، وأن ما يقارب من (25) ألفاً من أبرز خريجي الجامعات التكنولوجية والهندسية وفدوا إلى امريكا خلال عقد الستينيات وأنهم يديرون الآن 750 شركة تكنولوجية في وادي السيلكون بكاليفورنيا .بالإضافة إلى ذلك أشارت مجلة "يور بيان"في تقريرها الصادر في الأول من يوليو عام 1998 إلى أن نحو مائة ألف أوروبي جاءوا للعمل في وادي السيلكون ،وأن حوالي (20) ألف ألماني يعملون هناك. أما المانيا بوصفها أكبر قوة اقتصادية في الفضاء الأوروبي الجديد تعاني الآن من هذه الظاهرة الجديدة لأنها لم تضع في اعتبارها عجز مؤسساتها التعليمية عن تخريج الأعداد المطلوبة من الكوادر الفنية المتخصصة في مجال التقنيات المعلوماتية والتكنولوجية ،وتعتبر اليوم نموذجاً بارزاً وحيّا لهذه الظاهرة بوصفها أحد المجتمعات الصناعية الكبرى التي تعاني من مشكلة نقص العمالة الفنية المتخصصة في التقنيات الحديثة وخاصة في مجال تقنيات الحاسوب مع بداية مطلع القرن الحادي والعشرين .ولقد أثارت هذه الظاهرة مشكلة متعددة الأسباب في إطار قضايا المجتمع الصناعي المتمثلة في البطالة والهجرة والسباق التكنولوجي، وهذه العوامل الثلاثة تعكس مدى التناقض الاجتماعي والاقتصادي الذي تعاني منه المجتمعات الصناعية. فألمانيا التي تعاني من مشكلة البطالة التي بلغت عام 1997 حوالي اربع مليون وسبعمائة وخمسين ألفاً بمعدل(10%) تقريباً من الأيدي العاملة تسعى إلى حل مشكلة نقص العمالة الفنية بذات الأسلوب الذي نهجته امريكا. فعملت على تشجيع الأيدي العاملة الفنية المتخصصة في مجال تقنية المعلومات من المجتمعات النامية وأوروبا الشرقية وذلك بمنح تأشيرات الدخول وتحفيز هجرة الخبراء خاصة في الكومبيوتر. والصناعات التكنولوجية الأخري الذين تحتاجهم لإدارة وتشغيل مؤسساتها الصناعية والذين يتراوح عددهم ما بين (20-30)ألفاً لسد الفجوة التكنولوجية. وفي إطار السباق التكنولوجي والتسلح وجدت ألمانيا نفسها أمام احتياجات متزايدة من خبراء

الكمبيوتر : فقد ورد على لسان وزير التعليم الألمانى قوله: "توجد نحو مائة ألف وظيفة شاغرة فى مجال الصناعات التكنولوجية"، وفى تقرير آخر يتعلق باحتياجات المانيا من الخبرات المتخصصة فى صناعات التكنولوجيا ذكرت هيأة "بيتكوم Bietkom أن الوظائف الشاغرة فى الصناعات التكنولوجية الألمانية من المتوقع أن تصل إلى (350) ألف وظيفة خلال العامين 2001،2002 نتيجة لتحول المجتمع الألمانى إلى اقتصاد الأنترنت "وعلاوة على ذلك ورد فى تقريرخبراء المعهد الاقتصادي الألمانى للتكنولـوجـيا بـكولن"Keoln "أن البحث عن أيد عاملة متخصصة فى تقنية المعلومات يؤثر فى النمو الاقتصادى، وأن البحث عن الخبراء فى هذا القطاع زاد بمعدل 13%عام 1998 مقارنة بعام 1997. ويعزى هذا النقص إلى أن الجامعات الألمانية لم تستطع تخريج الأعداد المطلوبة من هؤلاء الخبراء الفنيين، وعدم إقبال الطلاب على هذه التخصصات بالأعداد الكافية لتغطية احتياجات سوق العمل المحلية لذا فإن حلّ هذه المشكلة إلى حين توفر الخبراء المحليين يتم عن طريق تشجيع هجرة الأدمغة الأجنبية حتى يحافظ المجتمع على عجلة تقدمه التقنية وسد الفراغ فى الفجوة التكنولـوجـيـة.

الحقيقة أن هذه الفجوة وليدة المجتمع الصناعي تعتبر مؤشراً هاماً على خطورة التغييرات التى تحدثها حركة التصنيع فى المجتمع العالمى ،وأن المجتمعات الصناعية قد تتعثر حركتها الصناعية وتقدمها التكنولوجى إذا لم تكن لها استراتيجية طويلة الأمد تحتوى على كل الاحتمالات الممكنة سلباً وايجاباً.وهذه الأزمة (فجوة التكنولوجيا) هى نتيجة منطقية للعلاقة غير المتكافئة ذات التأثير المتبادل بين الإنسان والتكنولوجيا ذاتها والعكس؛ باعتبار أن التكنولوجيا لاتخرج عن كونها حركة ميكانيكية للآلات وعمليات فنية تمارس

دوراً هاماً فى إنجاز العملية الإنتاجية التى يتم فيها الدمج بين جهدين ينتميان إلى قوتين مختلفتين هما الإنسان والآلة، وبالتالى فإنه من الطبيعى أن ينجم عن هذا الدمج آثار مباشرة وطويلة المدى على نمطية العلاقة بين العمليات الإنتاجية من ناحية والأفراد فى المجتمع من ناحية أخرى .وهذا التحليل المنطقى يقود إلى نتيجة هامة مفادها أن تقدم التكنولوجيا بصورة متسارعة فى إطار السباق التكنولوجى فى الصناعات التكنولوجية،وتزايد إقبال المؤسسات الصناعية الكبرى على استخدام الآلة الذاتية الحركة يؤدى إلى تزايد أعداد العاطلين عن العمل ، مما يقود إلى أوضاع اجتماعية صعبة جداً تكون عاملا مشجعاً على انتشار الجريمة والانحراف الاجتماعي والاخلاقي ، وتفسخ العلاقات الاجتماعية .

المراجع

1ـ ابراهيم،المختار محمد:حركة التصنيع والمجتمع،المجلة العلمية لجامعة التحدى ،العدد الثانى ،1998.

2ـ ابراهيم،المختار محمد: الآثار الاجتماعية والاقتصادية لحركة التصنيع على أحوال المنتجين بالصناعة بمدينة بنغازى (رسالة ماجستير غير منشورة)،كلية الاداب ،جامعة قاريونس ،بنغازى 1991.

3ـ البرعى،احمد حسن:الثورة الصناعية وآثارها الاجتماعية والقانونية ،دار الفكر العربى،القاهرة (د.س)،(د.س).

4ـالخشاب، سامية: النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الأولى ،1982.

5ـ علبي،عاطف : تكنولوجيا المعادن«تطور التكنيك والأبعاد الاجتماعية ،معهد الانماء العربى،سلسلة الكتب العلمية (9)،بيروت،1987.

6ـ عبد الرحيم ،عبد المجيد :علم الاجتماع الصناعى ،مكتبة الانجلو المصرية ،القاهرة ،الطبعة الأولى ،1975.

7ـ علام ،اعتماد محمد :علم الاجتماع الصناعى، التطور والمجالات،مكتبة الانجلو المصرية،القاهرة،الطبعة الأولى،1998.

8ـ قربان،ملحم :قضايا الفكر السياسي"الحقوق الطبيعية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،الطبعة،الأولى،1983.

9- نتيماشيف، نيقولا:"نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها،ترجمة محمود عودة وآخرون، دار المعارف،القاهرة ،الطبعة السادسة،1980.

10ـ ميشل تشوسودوفسكي: عولمة الفقر،ترجمة محمد مستجير مصطفي،الطبعة الثانية،2000.

11ـ بيترمان ،هانس ، وشومان،هارلد: فخ العولمة. ترجمة عدنان عباس،سلسلة عالم المعرفة،مارس 1998. الكويت.

12ـ بوكانان، آر إيه A.R.Buchnan الآلة قوة وسلطة .التكنولوجيا والإنسان منذ القرن 17.حتى الوقت الحالى،ترجمة شوقى جلال ،سلسلة عالم المعرفة ،الكويت، يوليو 2000.

13ـ التعداد العام للسكان .لعام 1954.طرابلس.

14ـ تقرير مصرف ليبيا المركزى ،لعام 1998.

15ـ برنامج الامم المتحدة الانمائى،تقرير التنمية البشرية لسنة 1999.نيويورك.

16Hirzowicz,Maria, Industrial Sociology:An Interoduction. Oxford,Martin Roberyson,1981.

17-Morgan,D.Social theory and thefamily.r.k.p. London,NewYork,1960.

18-Fried Helm P.& Frank R.:"from Unemployment to Self-Employment-public promotion,and selectivity,,International Journal of Sociology.vol.30.No3.fall 2000 .